



إلى جميع المصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي
إلى كافة مؤسسات الصرافة المرخصة

إشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٤/م و تاريخ ٢٠١٠/١١/٤ الخاص ببيع القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات غير التجارية، وإلى تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٧٧٧ هـ.م تاريخ ٢٠١١/٠٨/١٠ وتعديلاته.

أ- تعدل الفقرة د الواردة في البند (٩-١) وفقاً لما يلي:

« لا يحق لأصحاب هذه الودائع سحب جزء أو كامل قيمتها بالعملة الأجنبية قبل مضي سنة على الأقل على تاريخ الإيداع، وفي حال تقدم المودع بطلب كسر هذه الوديعة قبل هذا التاريخ يقوم المصرف المودع لديه بتنفيذ ذلك من خلال دفع القيمة المقابلة لأصل الحساب المجمد (الوديعة)، بالليرات السورية حسب سعر شراء القطع الأجنبي بنكنوت الوارد في نشرة أسعار الصرف الصادرة عن المصرف بتاريخ الكسر أو عند الربط (الإيداع) أيهما أقل^١. »

دون أن يترتب على هذا التعديل أي أثر رجعي.

ب- يلغى العمل بالبند (٩-٢) اعتباراً من تاريخه.

دمشق في ١٣/١١/٢٠١٢

د. أديب ميالة



^١ يسمح للمصارف الإسلامية استثناءاً من أحكام البند السابق الالتزام بتطبيق سعر الصرف بما لا يخالف ضوابط الشريعة الإسلامية الواجب عليها الالتزام بها وفق القوانين والأنظمة النافذة.